



أثر تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي

(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة بمدينة مصراتة)

علي عمر بعيو

جامعة مصراتة

Aliomerb@yahoo.com

أحمد محمد التير

الاكاديمية الليبية – مصراتة

a.teer@lam.edu.ly

نجية صالح بن صالح

الاكاديمية الليبية – مصراتة

najiah@biz.lam.edu.ly

تاریخ الاستلام: 2025/12/7 -تاریخ المراجعة: 2025/12/11 -تاریخ القبول: 2025/12/18 -تاریخ للنشر: 2025 /12/24

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة الشركات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية العاملة بمدينة مصراتة ، حيث تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية بمدينة مصراتة ، وقد تمأخذ عينة عشوائية (30) مفردة من هذه الشركات البالغ عددها 50 حسب غرفة التجارة والصناعة بمصراتة ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتم تصميم استبيانه كأداة لجمع البيانات غطت محاور الدراسة، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي spss الإصدار 27، وتوصلت الدراسة الى ان حوكمة الشركات لها اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على جودة الإفصاح المحاسبي، وأوصت الدراسة على ضرورة امتثال الشركات لمتطلبات الحكومة ونشر ثقافة الحكومة وسط وبين الأطراف ذات الصلة بالشركات بشكل أوسع من خلال اصدار النشرات والتعليمات واعداد وحضور المؤتمرات التي تدعم حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات ، الإفصاح المحاسبي.

The Impact Of Implementing Corporate Governance on Enhancing Tha Quality Of Accounting Disclosure

(Applied Study on Industrial Companies Operating in the City of Misurata)

Najia Saleh Bin Saleh

Libyan Academy – Misurata

najiah@biz.lam.edu.ly

Ahmed Mohamed Alteer

Libyan Academy – Misurata

a.teer@lam.edu.ly

Abstract:

quality of accounting disclosure in industrial companies operating in Misurata. The study population consisted of 50 industrial companies registered with the Misurata Chamber of Commerce and Industry, from which a random sample of 30 companies was selected.

The research adopted a descriptive and analytical approach. A questionnaire was designed as the primary tool for data collection, covering the main dimensions of the study. Data were analyzed using the statistical software SPSS version 27.

The findings revealed that corporate governance has a statistically significant positive effect on the quality of accounting disclosure. The study recommended that companies comply with governance requirements and promote a culture of governance among stakeholders more broadly through issuing guidelines, instructions, and participating in conferences that support corporate governance.

Keywords:

Corporate Governance – Accounting Disclosure.

١- مقدمة

للشركات دورا هاما في بناء الاقتصاد ونموه حيث يعتبر أداؤها من أهم المؤشرات الاقتصادية وتطويرها كدليل على تحسن الاقتصاد وتقدمه ، ولكي تتحقق الاستثمارية لهذه الشركات وجب عليها توفر معلومات صحيحة ودقيقة من خلال الإفصاح الجيد عند عرض قوائمها المالية، فبمبدأ الإفصاح والشفافية من أهم ركائز الاقتصاد الحديث ، فلا يمكن لاي اقتصاد ينمو ويزدهر ويجذب الاستثمار بدون الشفافية الكافية على كل المستويات وخاصة المحاسبية والمالية (مسعود، 2023).

ومن هنا ظهرت حوكمة الشركات وأصبحت متطلبا أساسيا من متطلبات الشركات والمنظمات وأداة تنمية للدول النامية وأصبحت الحوكمة مصطلحا مهما في قاموس المؤتمرات والندوات الاقتصادية المهتمة برفع المستوى الاقتصادي.

حيث ان مع كثرة الازمات التي حدثت في سوق المال العالمي والاحاديث الغير مستقرة للشركات نتيجة عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم اظهار المعلومات والبيانات الحقيقة التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية مما أدى الى فقدان الثقة في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية (صلحية، 2020)، ولذلك ازداد فرض الحوكمة كنظام رقابي ومبدأ أساسى من مبادئ الاعمال و تتواجد حوكمة الشركات لتأكيد مصداقية و شفافية المعلومات الصادرة من الشركات الفعلية العاملة والتي تسعى الى الربح والاستثمارية (المهاجر والمسعودي، 2022).

ويعد تطبيق حوكمة الشركات عاملاً مؤثراً في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي نظراً لدورها في ضبط السلوك الإداري والحد من تضارب المصالح وضمان عرض معلومات دقيقة وشفافة للمستفيدين (بولدياب وبن قريط ،2023)، حيث ينظر الى الإفصاح المحاسبي كأحد أهم مخرجات الحوكمة الفعالة إذ يوفر للمستخدمين معلومات مالية وغير مالية تعينهم على اتخاذ

قرارات اقتصادية مستترة ، تهدف هذه الورقة الى توضيح أثر تطبيق الحكومة في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في البيئة الليبية من منظور وصفي تحليلي بالاستناد الى الدراسات السابقة .

1-1 مراجعة الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الإفصاح المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات وفيما يلي أهم الدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية وهي:

1-1-1 دراسة ابو شاكر وقحام (2014) هدفت هذه الدراسة الى اختبار مدى تأثير حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات وقد تم استخدام الاستبانة وتم توزيعها على عينة الدراسة كأداة لجمع البيانات وقد تم استخدام البرنامج الاحصائي spss لتحليل البيانات ومعالجتها، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ان هناك علاقة ذات صلة وثيقة بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي .

1-1-2 دراسة طه دنيا محمد (2017) هدفت الدراسة الى تحديد أثر اليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري عبر الانترنت، ولتحقيق الهدف اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات التي تم توزيعها على عينة الدراسة واستخدمت الباحثة الأسلوب الاحصائي spss لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها ان اليات حوكمة الشركات بمثابة العمود الفقري للشركة ، وأدلة فعالة لضمان الإفصاح الجيد والتتأكد من مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات .

1-1-3 دراسة كحيلي وكروش (2020) تهدف هذه الدراسة الى اختبار تأثير حوكمة الشركات على كل من جودة المعلومات والافصاح المحاسبي من خلال دراسة حالة عينة من الموظفين من ثلاثة مؤسسات صناعية واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد تم استخدام الاستبيانة كأداة لجمع البيانات وتمت المعالجة باستخدام البرنامج الاحصائي spss ، وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج كان من أهمها ان لحوكمة الشركات دور فعال في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، في حين انه لا تؤدي حوكمة الشركات المعمول بها في مؤسسات مجتمع الدراسة من توفير مقومات فعالة للإفصاح المحاسبي.

1-1-4 دراسة بن يوسف وبن سعود (2021) هدفت هذه الدراسة الى ابراز أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في إضفاء الثقة على الإفصاح المحاسبي للمعلومات في القوائم المالية وأعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتم توزيعها على عينة الدراسة وقد تم استخدام الأسلوب الاحصائي spss لتحليل البيانات، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها انه لا بد من تكثيف الجهد وتوسيع مساري الشركات من أجل تطبيق مبادئ الحكومة الفعالة لزيادة الإفصاح ، وبالتالي تعزيز الثقة مما يزيد من جذب المستثمرين المرتقبين واطمئنان المستثمرين الحاليين .

١-٥ دراسة بركة (2022) هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحكومة على جودة الإفصاح المحاسبي، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وقد تم تصميم استبانة تتاسب مع هذا الغرض كأداة لجمع البيانات وتم توزيعها على عينة الدراسة، وقد تم استخدام الأسلوب الاحصائي spss لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ارتباطية بين متغيري الدراسة ، وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحكومة على جودة الإفصاح المحاسبي وان وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحكومة يؤدي الى جودة الإفصاح المحاسبي.

١-٦ دراسة شقلوف (2023) هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس وأعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لقياس متغيرات الدراسة وكانت أدلة جمع البيانات توزيع الاستبانة على عينة الدراسة وتم وقد تم استخدام الأسلوب الاحصائي spss لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها، وقد توصلت الدراسة الى وجود اثر لقواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية قيد الدراسة، كما بينت الدراسة الى وجود علاقة بين مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحكومة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية.

١-٧ دراسة إسماعيل والجازولي (2023) هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهمية وجود اطار محكم لحكومة الشركات واثره على الإفصاح المحاسبي ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة البيانات، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وكذلك قد تم استخدام الأسلوب الاحصائي spss لتحليل ومعالجة البيانات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها هو أن تطوير هيكل حوكمة الشركات يؤثر على الأداء الاقتصادي ونزاهة الأسواق.

١-٨ دراسة مسعود (2023) هدفت الدراسة الى القاء الضوء على الإفصاح المحاسبي و أهميته في تحقيق شفافية وجودة المعلومات المحاسبية كذلك التعرف على العلاقة بين قواعد الحكومة الشركات والإفصاح المحاسبي والشفافية في المعلومات المحاسبية واعتمدت الدراسة على المنهج الاستباطي والمنهج الاستقرائي واستخدام النسب المالية في تحليل

البيانات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها ان حوكمة الشركات لها اثر كبير في تحقيق الإفصاح المحاسبي ومن ثم تحقيق الأداء المالي الجيد والحد من الفساد.

١-٩ دراسة حسين واخرون (2024) هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر اليات الحوكمة على الشفافية والافصاح المحاسبي وللوصول الى الهدف اعتمدت هذه الدراسة على الدراسة النظرية للكتب والمراجع والدوريات والمجلات والبحوث التي تخدم الموضوع واعتمدت على الاستبانة كأدلة لجمع البيانات التي تم توزيعها على عينة الدراسة، وقد تم استخدام الأسلوب الاحصائي spss لتحليل ومعالجة البيانات ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود اثر طردي ذو دلالة إحصائية لتطبيق اليات الحوكمة في شركات الادوية على الشفافية والافصاح المحاسبي .

١-١٠ دراسة احمد (2025) هدفت هذه الدراسة الى اختبار مدى تأثير تطبيق اليات حوكمة الشركات على مستوى الافصاح المحاسبي الالكتروني و لتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات تم استخدام الاستبانة وتم توزيعها على عينة الدراسة كأدلة لجمع البيانات، وقد تم استخدام الأسلوب الاحصائي spss لتحليل البيانات ومعالجتها، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود اختلافات معنوية في تصورات المستقصي منهم فيما يتعلق بالتأثير الإيجابي لبعض اليات الحوكمة على مستوى الإفصاح الالكتروني

٢-١ ما يميز هذه الدراسة:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة حيث ان اغلب الدراسات تختلف في الحدود المكانية والزمنية مثل دراسة (حمد 2025) ودراسة(بركة 2022) ودراسة (أحمد 2025) ودراسة (حسين واخرون 2024) ودراسة (دنيا 2019) ودراسة (كحيلي 2020) وتشابه مع دراسة (شقولف 2024) كونها في نفس البيئة الليبية وتختلف من حيث مكان الدراسة حيث كانت دراسة شقولف على المصارف التجارية بطرابلس وهذه الدراسة تكون على الشركات الصناعية العاملة بمصراته.

٣-١ مشكلة الدراسة:

من خلال الدراسات السابقة يتضح انه بالرغم من تبني العديد من الشركات مبادئ الحوكمة إلا ان مستوى جودة الإفصاح المحاسبي مازال متفاوتا بين الشركات مما يثير تساؤلات حول مدى فاعلية تلك الآليات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة ، حيث يمكن لحوكمة الشركات ان تلعب دورا فعلا في مجال الإفصاح المالي والإداري للشركات وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية من خلال الالتزام بتطبيق مبادئها اذ ان يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد اعمدتها الأساسية (بولدياب وبن قريط ،2023).

وتعتبر مبادئ الحوكمة من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على الشفافية والإفصاح المحاسبي فالتطبيق الصحيح لمبادئ الحوكمة يسهم في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي من خلال الكشف الواضح والشامل عن المعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة بالشركة مما يزيد من الثقة والمصداقية لدى الأطراف المعنية، تؤدي بيات الحوكمة مثل المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية ولجان المراجعة دور حاسم في تحسين الشفافية والإفصاح المحاسبي مما يزيد من دقة وموثوقية المعلومات المقدمة (حسين واخرون، 2024)، لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي :

- ما أثر تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي ؟

4-1 أهداف الدراسة:

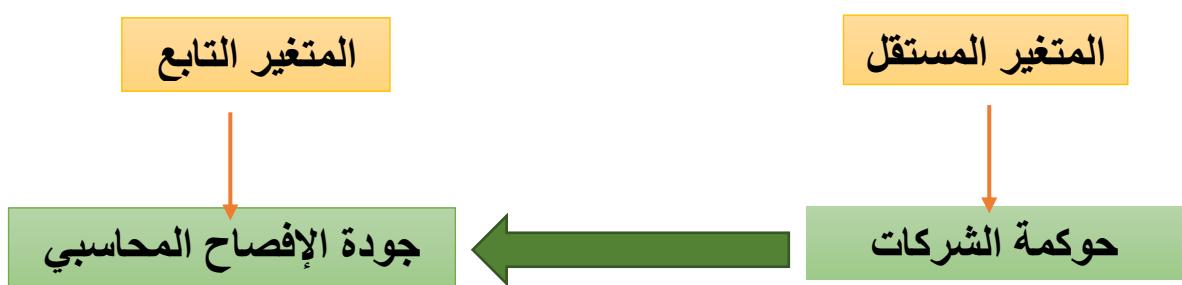
- في ضوء دراسة المشكلة يتمثل هدف الدراسة في معرفة أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي.

5-1 أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة من خلال إلقاء الضوء حول هذا الموضوع الذيحظى بإهتمام واسع من قبل الباحثين الأكاديميين والمؤسسات باعتبار حوكمة الشركات من المصطلحات الحديثة كما تأتي أهمية البحث في معالجة وحلحلة مشكلة الدراسة، وتقليل اثارها في الشركات وتقديم نموذج جديد للدراسة في البيئة المحلية، والتأكد على أهمية تطبيق حوكمة الشركات بشكل فعال في البيئة الاقتصادية الليبية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.

6-1 نموذج الدراسة

من خلال ما سبق يمكن توضيح المتغير المستقل للدراسة وهو حوكمة الشركات، والمتغير التابع هو جودة الإفصاح المحاسبي والنماذج التالي يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات:



شكل (1) نموذج الدراسة

7-7 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة :

1-7-1 حوكمة الشركات: تعرف حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة ، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات الازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة كما يضع الأهداف والاستراتيجيات الازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقدير ومراقبة الأداء" (قطاف، عيشي، 2017)

1-7-2 جودة الإفصاح المحاسبي : " مدى التزام المنشأة بتقديم معلومات مالية تمتاز بالدقة والموضوعية والملاحة بحيث تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة ويعزز القدرة على اتخاذ القرارات" (السهلي، 2007)

2- الاطار النظري

2-1 حوكمة الشركات

بعد ان تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح الخوخصصة في ادبياتها الاقتصادية لمعظم دول العالم، ظهر مصطلح جديد في العالم وهو Corporate Governance تم ترجمته الى مصطلح حوكمة الشركات وبدء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في قياس مدى التزام الأسواق المالية العالمية بهذا المصطلح من خلال عدة معايير تم وضعها في اطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها العديد من دول العالم (صلاحية، 2020).

2-1-1 مفهوم حوكمة الشركات :

يمكن تعريف حوكمة الشركات على انها مجموعة من القواعد والممارسات التي تجعل المنظمات الاقتصادية تستجيب لعدم تمايز المعلومات وتضارب المصالح الناتجة عن انفصال الملكية عن الرقابة في الشركات الكبرى وتعرف أيضا على انها مجموعة الطرق التي من خلالها يمكن لأصحاب رؤوس الأموال في الشركات التأكد بأنفسهم من حقيقة عائداتهم الاستثمارية، او مجموعة الآليات التنظيمية التي تسعى للتأثير على قرارات المديرين حوكمة قيادتهم وتحديد مجالاتهم (مومن، 2021).

2-1-2 خصائص حوكمة الشركات: تعد حوكمة الشركات ذات أهمية كبيرة في أي مؤسسة لما تتضمنه من خصائص مهمة وهي:

1- الاستقلالية: هي استقلالية مجلس الإدارة واللجان التابعة له وانه لا يوجد ضغوط عليها
2- المساءلة: يملك المساهم حق مساءلة ومحاسبة مختلف مستويات الإدارة واللجان التابعة لها، بما في ذلك التدقير الداخلي والخارجي ، مع إمكانية تقييم وتقدير الاعمال والقرارات المتخذة.

3- المسؤولية: هي تحمل مسؤولية جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.

4- العمل والأمانة: يقصد بها احترام حقوق جميع أصحاب المصالح في الشركة والعدل في المعاملة بينهم.

5- الانضباط: يقصد بها اتباع مختلف الأطراف في الشركة السلوك الأخلاقي في أداء مهامهم.

6- الشفافية: تقديم صورة حقيقة وواضحة لكل ما يحدث في الشركة مثل الإفصاح عن أهدافها المالية نشر القوائم المالية والتقارير السنوية في الوقت المناسب.

2-1-3 اهداف حوكمة الشركات :

إن الممارسات الفعالة والجيدة لحوكمة الشركات تساعد في تحسين ودعم الأداء في الشركة، مع تعزيز الميزة والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وذلك من خلال جملة الأهداف التي تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيقها منها: (صالحی،

(2018)

- تحقيق الشفافية ومراعاة مصالح وحقوق المساهمون في الشركات سواء كانوا أقليية أم إغلبية .
- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المساهمين من أجل تفادى حدوث الأزمات الاقتصادية.
- تنمية الاستثمار وتدفق الأموال من خلال تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية .
- ضمان مراجعة الأداء المالي الجيد من خلال تكامل نظام المحاسبة والتدقيق .
- فرض الرقابة الجيدة والفعالة على تدعيم واستقرار نشاط الشركات من أجل تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية.

2-1-4 اهمية حوكمة الشركات :

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في :

- 1- رفع مستوى كفاية الاقتصاد وذلك نظراً لما لها من دور مهم تلعبه في المساعدة على استقرار الأسواق المالية.
- 2- رفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الداخل والخارج على حد سواء.
- 3- اطار يساهم في إدارة الشركة بنجاح من حيث الموازنة بين مصالح الإدارة والمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى .
- 4- منح أصحاب المصالح نظرة مستقبلية ثاقبة حول كيفية عمل الشركة واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة واطمئنانهم ان الشركة يتم ادارتها بكفاءة وشفافية .

- 5- يضع نظام حوكمة الشركات قواعد تساهم في تحسين العلاقات بين مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة وضبط التضارب الذي قد يحدث في حال اتخاذ الافراد داخل الشركة قرارات ضارة قد تؤثر على عمل الشركة بأكملها.
- 6- يعتبر المستثمرون حوكمة الشركات امر بالغ الأهمية تماماً مثل مستوى الأداء المالي للشركة في حال تقييمها فهم مستعدون للاستثمار بنساب عالية في الشركات التي تطبق نظام حوكمة الشركات.

7- كذلك تساهم مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد والهدر في الأموال وحماية نزاهة الشركة وتعزيز الإجراءات المحاسبية لها والحد من نفقاتها (عبدالفتاح، 2015).

٤-١-٢ مبادئ حوكمة الشركات :

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها المرجع الأول والأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بالحوكمة ، وعموماً تمثل هذه المبادئ حسب (OECD) المعدلة في عام 2004 على النحو التالي (الغزالى، 2015)

• مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: يجب على إطار حوكمة الشركات أن يشجع الشفافية وكفاءة الأسواق المالية، وان يكون متوافقاً مع القوانين ويحدد توزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية التنظيمية والتنفيذية ويندرج تحت هذا المبدأ البنود التالية :

- تطوير هيكل إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي، وعلى نزاهة الأسواق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية.

- يجب أن تتوافق المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق تشريعي ما مع القانون، وان تكون ذات شفافية وقابلة للتنفيذ .

- يجب أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق تشريع ما محدد بشكل واضح.

• مبدأ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: يجب أن يوفر إطار الحوكمة حماية للمساهمين ويسهل ممارسة حقوقهم وتتضمن: (الغزالى، 2015)

▪ المبادئ الأساسية المتمثل في (ضمان تسجيل أساليب الملكية، نقل او تحويل الأسهم، الحصول على المعلومات المالية ذات الصلة بالشركة وفي الوقت المناسب، المشاركة في التصويت، انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، الحصول على نصيب من أرباح اسهم الشركة).

• مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين: إطار حوكمة الشركات يجب أن يضمن المعاملة المتساوية لكافة المساهمين .

• مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب في إطار حوكمة الشركات ان يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون من خلال حصولهم على المعلومات الكافية في الوقت المناسب .

• **مبدأ الإفصاح والشفافية:** وفقاً لإطار حوكمة الشركات فإنه يجب أن يتضمن الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة والمتعلقة بالشركة .

• **مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يضمن إطار الحكومة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة عن مسؤوليتهم أمام الشركة والمسؤولين.

٢-٦ الاليات حوكمة الشركات :

الاليات الداخلية وتمثل في :

- **مجلس الإدارة:** يعتبر احسن اداء لمراقبة سلوك الإدارة ويحمي راس المال المستثمرين من سوء الاستعمال من قبل إدارة الشركة وكذلك يساهم في وضع استراتيجية الشركة ويقدم الحواجز المناسبة للإدارة.

- **لجنة المراجعة:** انتشر مفهومها بعد الازمات المالية وكانت البداية من الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصدرت قانون سايرينس اكسلி 2002، بتشكيل لجنة المراجعة من اجل الدور الفعال الذي تلعبه في اعداد القوائم المالية وكذلك زيادة استقلالية المراجع الداخلي والخارجي.

- **المراجعة الداخلية:** لها دور مهم وفعال في تعزيز حوكمة الشركات وذلك بزيادة القدرة على مساءلة الشركة وكذلك من خلال ضمان ثقة ومصداقية التقارير المالية مع الحد من ممارسات الفساد المالي المحتمل.

▪ **الاليات الخارجية وتمثل في :** الرقابة التي يمارسها أصحاب المصلحة الخارجيين عن الشركة، والضغط الذي تستخدمها الجهات الدولية المختصة حيث يشكل احد المصادر الكبيرة المولدة للضغط من اجل تطبيق قواعد الحوكمة وتمثل في:

- عملية الاندماج والاستحواذ.
- المراجع الخارجي.

• التشريعات والقوانين (حسين وأخرون،2024).

١-٢ الإفصاح المحاسبي :

يرى الباحثون ان مصطلح الإفصاح جاء بديلاً عن مصطلح النشر او عرض المعلومات حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة حيث تعرف بانها قياس نتائج النشاط الاقتصادي وابلاغها للمستفيدين (بن يوسف و بن سعود، 2020)

2-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي :

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية ، والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار والاتّمان في الشركات كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشأة وعلى المستوى الوطني للإقتصاد (أشرف ، 2010).

ويعرف الإفصاح على انه أعداد وتقديم المعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة بأنشطة المنشأة وأدائها التشغيلي والمالي والبيئي والاجتماعي بشكل واضح ودقيق في الوقت المناسب لجميع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بما في ذلك المستثمرين والدائنين والعملاء والموظفين والدولة والمجتمع ككل (حسين وآخرون ، 2024) .

2-2 أهمية الإفصاح المحاسبي :

تكمّن أهمية الإفصاح المحاسبي في كونه يوفر مختلف المعلومات عن الشركة بما يقلّ حالة الغموض لدى المستخدمين بغضّ المساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة إذ يرجع السبب الرئيسي للإفصاح في تقليل مخاطر ممولي رأس المال حتى يتمكّنا من تقييم العائد المتوقع لكل فرص الاستثمار مقابل المخاطر المصاحبة لتلك الفرص (ناجي، 2016) .

2-3 أهداف الإفصاح المحاسبي :

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في (اسماعيل ، الجازولي ، 2023) :

1-مساعدة متذبذبي القرارات بصنع قرارات ذات موثوقية عالية.

2-اشباع الحد الأدنى لمتطلبات مستخدمي التقارير المالية من البيانات والمعلومات.

3-المساهمة في تشجيع حركة سوق الأوراق المالية ومساعدة المستثمر في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

2-4 أنواع الإفصاح المحاسبي :

هناك عدة أنواع للإفصاح المحاسبي وهي (إسماعيل والجازولي ، 2023)

1- الإفصاح الشامل : يشير الإفصاح الشامل الى مدى شمولية التقارير وتغطيتها لاي معلومات ذات اثر محسوس على القارئ ويأتي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسى يعتمد عليه في اتخاذ القرار يمتد الى بعض الواقع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم (شاهد ودفرور ، 2016).

2- الإفصاح الكافي : يضمن الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في لقوائم المالية حيث تكون غير مصلحة لمستخدميها ويختلف حجم المعلومات المفصح عنها مختلف حسب احتياجات المستخدمين ومصالحهم (حوة، 2005).

3- الإفصاح العادل : يهتم الإفصاح العادل بالغاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية، فالقارير المالية يجب ان تتضمن معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مصلحة للمستثمر العادي (كامل، 2012).

4- الإفصاح التفاضلي: يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة ان بعض المستخدمين يحتاجون افصاحاً شامل، ولكن الكثير منهم يحتاج الى معلومات ملخصة وذات تحليل مختصر تركز على التفاصيل او التفاوت بين البنود وذلك يعقد مقارنات التغيرات الجوهرية وتحدد الاتجاه العام لتلك المتغيرات الا ان هذا النوع من الإفصاح ما زال محل خلاف يعتبر إجراء غير مقبول عموماً ذلك لأن مؤيدي هذا الاتجاه يفترضون مستمراً أقل دراية واستيعاب من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة (حوة، 2005).

5- الإفصاح الوقائي: يهتم الإفصاح الوقائي بتبسيط المعلومات المنشورة بحيث تصبح مفهومه للمستثمر محدود المعرفة حيث يتم التركيز على المعلومات الموضوعية التي تعكس درجة كبيرة من حالة عدم التأكيد ويعبر هذا النوع من الإفصاح عن الاتجاه التقليدي الذي يهدف الى حماية المستخدم العادي ذو المعرفة المحدودة (السيد أحمد، 2007).

6- الإفصاح التثقيفي والإعلامي: يعتبر هذا النوع من الإفصاح اتجاه معاصرًا يهتم بالمعلومات المالية وغير المالية الكمية والوصيفية الملائمة لاتخاذ القرارات كـالإفصاح عن التنبؤات المالية الانفاق الرأسمالي والمخطط ومصادر تمويله ويفرض هذا الاتجاه مستثمراً ذا دراية وإطلاع يمتلك القدرة على التحليل عقد المقارنات واجراء تنبؤات بطريقة مهنية (حوة، 2005). كما أن الإفصاح يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى وعي المجتمع وتطور مؤسساته المالية، سواءً أكانت استثمارية أو تحليلية، وإن مستوى الإفصاح ينبع من المجتمع، فكلما تطور المجتمع أفراداً ومؤسسات تطور معه الإفصاح، ولن يصل الإفصاح إلى مستوى الإفصاح العادل أو الكامل أو الكافي أو الأمثل، بل أقصى ما سيصل إليه مستوى الإفصاح العملي الذي يعتمد على حاجات المجتمع ذاته، فقد يكون الإفصاح العملي عادلاً ومثالياً في مجتمع، بينما لا يرقى إلى هذه المستويات في مجتمعات أخرى، ويتطبق موقفاً يحدد حدّاً أدنى من الإفصاح الذي يُعرف بالإفصاح الكافي. (الحميد،

(118)، ص 2009

2-5 معوقات الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم أدوات الشفافية والمساءلة في التقارير المالية ، غير ان تطبيقه الفعال يواجه عدداً من المعوقات التي تحد من مستوى الإفصاح وجودته .

وتعد هذه المعوقات من الدافع الأساسية لاعتماد مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها اطار تنظيمي يضمن الالتزام بالشفافية والنراة في عرض المعلومات المالية ومن هذه المعوقات ما يلي(عبدالقادر، 2019) :

1- ضعف الالتزام بالمعايير المحاسبية : حيث ان كثير من الشركات لا تطبق المعايير المحاسبية بشكل جيد، وهذا يؤدي الى اختلاف طرق القياس والعرض والافصاح بين الشركات مما يقلل من إمكانية المقارنة والشفافية.(Tsalavoutas,I,Tsoligkas,2020)

2- غياب ثقة الشفافية والمساءلة : بعض الإدارات تميل الى إخفاء المعلومات غير المرغوبة او التقليل من عرض النتائج السلبية ، وهذا السلوك يعكس ضعف ثقافة الحوكمة داخل المؤسسة.

3- تضارب المصالح داخل الادارة : وجود سيطرة مفرطة من الادارة التنفيذية او كبار المساهمين قد يدفع الى إخفاء او تحريف المعلومات المالية بما يخدم المصالح الشخصية ، كذلك غياب الرقابة المستقلة مثل (لجان المراجعة او المراجع الخارجي المستقل) تحد من الإفصاح المحاسبي .

4- ضعف نظام الرقابة الداخلية : في حال غياب أنظمة فعالة للرقابة الداخلية يصعب ضمان دقة البيانات المحاسبية او التحقق من صحة الإفصاح، حيث ان ضعف الرقابة يؤدي الى زيادة فرص التلاعب او الأخطاء في التقارير المالية.

5- نقص الكفاءات والخبرات المحاسبية: عدم توفر محاسبين ذو كفاءة عالية او ضعف التدريب على المعايير الدولية يقلل من جودة الإفصاح .

6- ضعف الدور الرقابي للمراجعين الخارجيين : قد يكون المراجعين الخارجيين التابعين للادارة او غير مستقلين مما يحد من عملية الإفصاح المحاسبي.

7- القيود القانونية والتنظيمية: في بعض الدول لا توجد قوانين واضحة وملزمة تحدد طبيعة الإفصاح الواجب على الشركات.

8- التكلفة العالية للإفصاح: ترى بعض الشركات أن الإفصاح المفصل يحملها تكاليف إضافية لإعداد التقارير ونشرها خاصة في ضل غياب حواجز واضحة وفوائد ملموسة لذلك تفضل بعض الإدارات الاكتفاء بالحد الأدنى من

الإفصاح(عبدالقادر، 2019)

9- ضعف وعي المستثمرين والمستخدمين بالتقارير المالية: عندما يكون مستخدمو القوائم المالية غير قادرين على تحليلها أو المطالبة بمزيد من الشفافية لا تجد الشركات دافعا لتطوير مستوى الإفصاح (خلف و حسين ،2024)

10-غياب او ضعف آليات حوكمة الشركات:

يقصد بغياب أو ضعف آليات حوكمة الشركات عدم وجود نظم وإجراءات واضحة وفعالة تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين، أو وجودها بشكل شكلي دون تطبيق فعلي، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الرقابة والمساءلة داخل الشركة، فعندما يكون مجلس الإدارة غير مستقل أو تسيطر عليه الإدارة التنفيذية، تقل قدرته على مراقبة الأداء المالي واتخاذ القرارات المحاسبية السليمة، كما أن غياب أو ضعف لجان المراجعة يحد من الإشراف على إعداد القوائم المالية ومتابعة نظام الرقابة الداخلية وعمل المراجعين الخارجيين، إضافة إلى ذلك، فإن عدم وضوح المسؤوليات والصلاحيات بين الأطراف المختلفة يسمح للإدارة التنفيذية باستغلال سلطاتها لتحقيق مصالح شخصية، مما يؤدي إلى اختيار سياسات محاسبية تخدم الإدارة على حساب المساهمين، وينعكس ذلك كله سلباً على مستوى الإفصاح المحاسبى من حيث الشفافية والمصداقية، ويزيد من احتمالية الأخطاء أو التلاعب في المعلومات المالية، الأمر الذي يضعف جودة التقارير المالية ويقلل من ثقة مستخدمي القوائم المالية بها.

حيث ان مجلس الإدارة يمثل احدى الاليات الرئيسية لحوكمة الشركات اذ انه يتحمل المسؤلية الأولى في تطبيق آليات وقواعد حوكمة الشركات في المؤسسة بصفته السلطة العليا المكلفة بمتابعة سير العمل ومراقبة مدى توافقه مع الخطط والأهداف المحددة، ولضمان فاعلية أداء هذا المجلس بكفاءة من الضروري يجب ان يتمتع بعدة صفات رئيسية ابرزها الاستقلالية مجلس الإدارة تعد عاماً حاسماً في تعزيز فاعليتها الرقابية والشرافية وبالتالي تطبيق آليات الحوكمة بشكل جيد داخل المؤسسة ، فضعف استقلالية مجلس الإدارة يعتبر ضعف في تطبيق آليات الحوكمة (كريشان، 2016).

2-2 العلاقة بين الحوكمة والإفصاح المحاسبى:

تعتبر وظيفة الإفصاح المحاسبى أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم المالية وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبى على أنظمة وقوانين المؤسسات

، كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمام الهيئات المهنية محلياً وعالمياً ولازال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة وعدالة واقتدار الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركات (حلوة، 2009).

ان قوة حوكمة الشركات يتطلب تطبيق الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرون وكافة الأطراف بالمعلومات المحاسبية الضرورية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية (السعدي، 2007،).

ان التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يتحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات فتطبيق قواعد الحوكمة من شأنه ان يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤثر على الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة المؤسسية وجهاً لعملة واحدة بحيث يؤثر كل واحد منها بالأخر ويتأثر به، لذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية التي تحقق المفهوم الشامل للمعلومات التي تنتجها التقارير المالية، حيث يتم الاعتماد على هذه التقارير في قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة (أبو حمام، 2010).

2- فرضية الدراسة

علاوة على ذلك فإن تطبيق قواعد الحوكمة يضمن لأصحاب المصالح الرقابة الفعالة والالتزام بالقواعد والمعايير المحاسبية بما فيها الإفصاح الكافي لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للقوانين والتقارير المالية وعليه يمكن صياغة الفرضية التالية :

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

3- الجانب العملي :

بعد انتهاء من الجانب النظري للدراسة حيث تم توضيح الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة سنحاول في هذا الجزء اسقاط الجانب النظري على عينات الدراسة والتمثلة في عدد 30 شركة صناعية عاملة في مدينة مصراتة، وهذا للتعرف على وجهات نظرهم حول مدى تأثير حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي وفي هذا الفصل قمنا بتصميم استماره الاستبيان وتم توزيعها على عينة الدراسة وسوف نوضح الإجراءات المتخذة في هذا الفصل .

3-1 منهجية الدراسة

لتتحقق الهدف من الدراسة فإن المنهج المتبّع هو المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتبر من انجح المناهج المتبعة في دراسة الظواهر الاجتماعية والانسانية ،والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وعن طريقها يتم الحصول على

البيانات المطلوبة للإجراء التحليل الاحصائي وذلك للوصول الى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء ادبيات الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وبالتالي تحقيق أهداف الدراسة التي تسعى للوصول اليها .

2-3 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية العاملة بمدينة مصراتة، وتم اختيار عينة عشوائية من المدراء والمحاسبين والمراجعين العاملين داخل الشركات وقد بلغت العينة عدد 30 استبانة.

3- أدلة الدراسة:

تمثلت أدلة الدراسة في تصميم استبانة حول أثر حوكمة الشركات في جودة الإفصاح المحاسبي ، حيث تم تقسيم الاستبانة إلى جزئين جزء خاص بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وجزء خاص بمتغيرات الدراسة الذي يحتوي على محوريين:

المحور الأول: يحتوي على أسئلة المتغير المستقل (حوكمة الشركات) وقد تم الاعتماد على دراسة (كحيلي وكروش،2020) في صياغة أسئلة هذا المتغير وبلغ عدد الأسئلة (7 أسئلة).

المحور الثاني: يحتوي على أسئلة المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي) حيث تم اعداد أسئلة الاستبيان وفقا لدراسة (شقلاوف2024) وبعد الاطلاع على الاستبانة وتعديلها بمساعدة المشرف تم وضعها بصورةها النهائية وقد بلغت عدد الأسئلة (6 أسئلة) ..

4-3 أساليب التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة

هو أسلوب التحليل الوصفي عن طريق استخدام الجداول التكرارية والوسط الحسابي وتم تحديد درجة الموافقة كالتالي : بعد جمع البيانات المطلوبة تم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام البرنامج الاحصائي (spss)، وقد تم ادخال البيانات وفقا لبرنامج مقياس ليکرات الخماسي، وقد تم تحديد طول فقرات مقياس ليکرات الخماسي (الحد الأعلى والحد الأدنى) المستخدمة في مقياس الدراسة.

تم اعتماد المعيار التالي : حساب المدى (5-1=4) ثم تقسيمه على عدد فقرات المقياس للحصول على طول الفقرة الصحيحة أي (4/5=0.80) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة الى اقل قيمة في المقياس (او بداية المقياس هو الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه العبارة وهكذا اصبح طول الفقرات من 1 الى 1.80 يمثل (غير موافق بشدة) ومن 1.81 وحتى 2.60 تمثل (غير موافق) ومن 2.61 وحتى 3.40 يمثل (محايد) ومن 3.41 الى 4.20 تمثل (موافق) ومن 4.21 الى 5.00 تمثل موافق بشدة.

جدول 2 : يبين درجات الموافقة لمقياس ليكرات الخماسي:

					مستوى القياس
					الدرجة
					الإجابة
					درجة الموافقة
5	4	3	2	1	
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا	
1 الى اقل من 1.8	2.6 الى اقل من 3.4	3.4 الى اقل من 4.2	4.2 الى اقل من 5		

3-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل بيانات الدراسة تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (spss) حيث تم اختبار الأساليب الإحصائية

الملائمة لاختبار فرضيتها وتحقيقاً لأهدافها ومن أهم هذه الاختبارات ما يلي :

1- اختبار الفا كرو نباخ (Cronbach Alpha) لقياس ثبات واعتمادية الاستبانة كمقياس للمتغيرات .

2- استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحليل الوصفي لبيانات المتحصل عليها.

3- اختبار t لمتوسط عينة أحادية (one sample T test)

4- اختبار تحليل الانحدار البسيط (simple Regression) وذلك لاختبار فرضية الدراسة.

3-5-1 صدق وثبات أداة الدراسة:

- الصدق وهو يعني مدى دقة الأداة في القياس وللحصول على صدق أدلة الدراسة صدق المحتوى تم عرض الاستبيان على المشرف بهدف التأكيد من مدى ملائمة الفقرات لأبعاد المتغيرات ودقتها وشموليها لمحتوى الدراسة ، وقد قام المشرف بإبداء رأيه وإجراء بعض التعديلات اللازمة ليكون في صورته النهائية كما هو موجود في الدراسة ويعتبر اعتماد المشرف للأداة مؤشراً على تتمتعها بدرجة حيدة من الصدق الظاهري وصدق المحتوى.

الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة ، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها حتى لو أعيد توزيعها عدة مرات وخلال فترات زمنية معينة على نفس افراد العينة ولإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبانة حيث تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال الاعتماد على معامل الفا كرونباخ (Cronbach alpha) في قياس ثبات الدراسة.

جدول رقم 3 معامل الفا كرو نباخ لأسئلة الاستبانة:

البعض	العدد	معامل الثبات	ت
حوكمة الشركات	7	0.841	1
جودة الإفصاح المحاسبي	6	0.760	2

ويتبين من الجدول أعلاه ان نتيجة هذا الاختبار للعبارات المتعلقة بحوكمة الشركات كانت (0.841)، وكذلك نتيجة هذا الاختبار للعبارات المتعلقة بجودة الإفصاح المحاسبي كانت (0.760) ويعد هذا المعامل كافيا للإشارة الى موثوقية البيانات مقارنة بما توصل اليه ursachi et al., (2015) والذي أكد ان درجة الثبات تعد جيدة إذ كانت قيمة الفا كرونباخ 70% او اكتر .

3-5-2 التحليل الوصفي لبيانات أداة الدراسة:

3-5-3 نتائج التحليل الوصفي للجزء الأول من الاستبانة(بيانات الديمغرافية):

يحتوي القسم الأول من الدراسة على البيانات المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة ، المركز الوظيفي، وهي على النحو التالي:

1- توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم 4 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي		معهد عالي	2	%6.667
	1	بكالوريوس	21	%70
	2	ماجستير	7	%23.333
	3	دكتورا	0	0
المجموع				%100

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي وتتبين ان عدد (2) من افراد العينة مؤهلهم دبلوم عالي أي بنسبة 6.667 %، وان عدد (21) من افراد العينة يحملون البكالوريوس أي بنسبة (%70) وعدد (7) من العينة مؤهلهم ماجستير أي بنسبة (%23.333) وعدد (0) من حملة الدكتوراه، وهذا مؤشر إيجابي على ان اغلب العاملين بالشركات الصناعية مصراتة في الإدارات العليا من حملة الشهادات العليا مما يدل على فهمهم لفقرات الاستبانة.

1- التوزيع التكراري لعينة حسب مجال العمل :

جدول 5 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب مجال العمل

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
المجال العملي	1	الشؤون المالية	22	%73.333
	2	الشؤون الإدارية	6	%20
	3	غير ذلك	2	%6.667
المجموع			30	%100

في الجدول السابق تم توزيع عينة الدراسة حسب المجال العملي ، حيث تبين ان عدد (22) من افراد العينة يشغلون وظائف في الشؤون المالية أي بنسبة (%73.333) ، وان عدد (6) افراد من العينة يشغلون وظائف في الشؤون الإدارية أي بنسبة (%20) ، وان عدد(2) من افراد العينة يشغلون وظائف (غير ذلك) بنسبة (%6.667)، وهذه البيانات تعتبر مؤشر إيجابي على وجود نسبة عالية من افراد العينة يشغلون وظائف مالية مما يدل على فهمهم لمشكلة الدراسة والاجابة على فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية.

3- التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة:

جدول 6 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة العملية	1	أقل من 5 سنوات	2	%6.667
	2	من 6 الى 10 سنوات	6	%20
	3	أكثر من 10 سنوات	22	%73.333
المجموع			30	%100

الجدول السابق يبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية وتبيّن ان عدد (2) من افراد العينة لديهم خبرة اقل من 5 سنوات أي بنسبة (%6.667)، وان عدد (6) من العينة لديهم خبرة عملية بين (6 سنوات الى 10 سنوات) أي بنسبة (%20)، وان عدد (22) من افراد العينة لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات أي بنسبة (%73.333) وهذا مؤشر جيد يدل على ان المجيبين على الاستبانة لديهم خبرة في هذا المجال.

3-5-2 نتائج التحليل الوصفي للقسم الثاني من الاستبيان المتعلق بمتغيرات الدراسة:

يحتوي القسم الثاني من أداة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة حيث تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات كل محور من محاور متغيرات الدراسة وهي موضحة كما يلي :

1- نتائج التحليل الوصفي للمتغير المستقل (حوكمة الشركات) :

اعتمدت الدراسة لقياس المتغير المستقل حوكمة الشركات على 7 عبارات ويوضح الجدول التالي استجابات عينة البحث نحو العبارات الدالة على هذا المتغير وفقا لما يلي:

الجدول رقم 7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة محور حوكمة الشركات:

الرتبة	حرف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	م
3	0.702	4.30	تحدد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة	
2	0.907	3.93	م مجلس الإدارة باختيار المسؤولين على أساس الخبرات والمهارات الفنية مع مراعاة المصلحة العامة	
2	0.898	3.77	قوم لجان المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحكومة	
3	0.699	4.17	م مجلس الإدارة في اجتماعاته باكمال النصاب القانوني عند اتخاذه لقراراته	
2	0.850	3.97	م الهيكل التنظيمي والتقطيع الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة	
1	1.081	3.27	تحدد الشركة متطلبات واضحة للوظيفة المعلن عنها	
1	0.999	3.03	يشترك موظفي الشركة في اجراءات التعين لأحد أقاربهما المباشرين وغير المباشرين المرشح للوظيفة	
3.80				المتوسط العام

من خلال النتائج الواضحة بالجدول تحليل البيانات اتضح ان العبارة رقم 1 : "تحدد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة" أعلى نتيجة بمتوسط عام (4.30) ثالثها العبارة رقم (4) : "يلتزم مجلس الإدارة في اجتماعاته باكمال النصاب القانوني عند اتخاذه لقراراته " بمتوسط عام (4.17) ، ثم العبارة رقم (5) " يدعم الهيكل التنظيمي والتقطيع الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة " حيث كان المتوسط العام لهذه العبارة (3.97)، من خلال فقرات هذه الفرضية يتضح ان جميع الفقرات حققت مستوى معنوية (sig) اقل من (0.05) وبما ان جميع المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت اكبر من 3 ، هذا يعني إجابات المشاركين بالدراسة كان في منطقة القبول وبشكل عام ليس هناك اختلاف كبير بين إجابات المستهدفين بعينة البحث ، كما ان المشاركين اعربوا بشكل مرضي الى حد ما مع هذه الفقرات مما يشير الى ان هناك تطبيق مقبول نوعا ما لحوكمة الشركات .

1- نتائج التحليل الوصفي للمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي) :

اعتمدت هذه الدراسة لقياس المتغير التابع على عدد 6 عبارات حيث يوضح الجدول التالي استجابات عينة البحث نحو العبارات الدالة على هذا المتغير وفقاً لما يلي:

الجدول رقم 8 التكرارات والمتosteas الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة محور الإفصاح المحاسبي:

م.	العبارات	المتوسط	الرتبة حراف المعياري	الحسابي
1	المعلومات المالية المفصح عنها تعكس المركز المالي للشركة	4.70	0.466	4
2	التقارير المالية الفجوة المعلوماتية من المستخدمين (الداخلين والخارجين)	3.90	0.548	3
3	تنسم التقارير المنشورة بالوضوح وسهولة الفهم	4.20	0.551	3
4	معلومات التقارير المالية كافية لجميع طوائف المستخدمين	3.83	0.592	2
5	معلومات التقارير المالية خالية من التحرير والتضليل	3.97	0.556	3
6	مكّن لجميع المستخدمين فهم المعلومات المالية بصفة متقاربة	3.57	0.626	2
4.03				المتوسط العام

من خلال النتائج الواضحة بالجدول تحليل البيانات اتضح ان العبارة رقم (1) : " المعلومات المالية المفصح عنها تعكس المركز المالي للشركة " كانت في المرتبة الأولى أي انها اعلى درجة بمتوسط عام (4.70)، تلتها العبارة رقم 3 " تنسم التقارير المنشورة بالوضوح وسهولة الفهم" حيث كان المتوسط (4.20)، ومن ثم العبارة رقم 5 " معلومات التقارير المالية خالية من التحرير والتضليل" بمتوسط عام (4.20)، ومن ثم العبارة رقم 5 " معلومات التقارير المالية خالية من التحرير والتضليل" بمتوسط عام (4.20)، وهذا يدل على ان إجابات المشاركون بالدراسة في منطقة القبول وبشكل عام ليس هناك اختلاف كبير بين إجابات المستهدفين بعينة البحث ، كما ان المشاركون اعربوا على اتفاق عام بشكل مرضي الى حد ما مع هذه الفقرات مما يشير الى ان هناك مستوى مقبول للإفصاح المحاسبي .

3- اختبار الفرضية:

- للتحقق من صحة الفرضية التي تقوم عليها الدراسة تم اجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط وختبار T-value للفرضية حيث تنص الفرضية: على انه (يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة).

وذلك عن طريق اجراء اختبار t (one-sample T-test) الأحادي للمتوسط العام لجميع العبارات وأجريت الحسابات عن طريق برنامج التحليل الاحصائي spss الإصدار رقم 27 .

الجدول رقم 9

1- نموذج الانحدار الخطي البسيطة و اختبار **T- value** للفرضية:

القرار	B	Sig	T- value	F	R Square	R	Model
قبول	16.495	0.001	3.670	13.427	0.325	0.570	حكومة الشركات: الإفصاح المحاسبي
	0.290						

• تفسير نتيجة اختبار **T- value** :

يعني ان افراد العينة يوافقون على محتواها حيث كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) ، ومستوى الدلالة اقل من (0.05) ، وتكون الفقرة سلبية بمعنى افراد العينة لا يوافقون على محتواها اذا كانت قيمة t المحسوبة اصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96).

- من خلال اختبار (t) الوارد في الجدول (9) يتضح ان قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية حيث كانت قيمة $T- value$ المحسوبة 3.670 وهي اكبر من القيمة 1.96 هذا يعني انه يوجد تأثير إيجابي، أي ان من وجهة نظر المستجيبين ان حوكمة الشركات لها تأثير على تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

- نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط كما هو مبين أعلاه في الجدول وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات (المتغير المستقل) وجودة الإفصاح المحاسبي (المتغير التابع) حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.570$) وهي قيمة تدل على ان العلاقة بين المتغيرين متوسطة الى قوية.

كما أوضحت النتائج ان معامل التحديد ($R^2 = 0.325$) ان تطبيق حوكمة الشركات يفسر 32.5% من التغيير في جودة الإفصاح المحاسبي لدى عينة الدراسة وهي نسبة تفسر جيدة في الدراسات الاجتماعية والمحاسبية .

• تفسير نتيجة دلالة النموذج : ANOVA

اظهر جدول ANOVA ان نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) حيث بلغت قيمة :

$$F = 13.427$$

$$SIG = 0.001$$

وهذا يدل على ان نموذج الانحدار ككل معنوي احصائيا ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بجودة الإفصاح المحاسبي بناءً على مستوى تطبيق الحوكمة .

• تفسير نتيجة معامل الانحدار :

أظهرت نتائج جدول معاملات الانحدار ان لتطبيق حوكمة الشركات تأثيراً مباشراً وابحارياً على جودة الإفصاح المحاسبي

حيث بلغت قيمة :

$$\text{المعامل غير المعياري } B \text{ (للمتغير المستقل)} = 0.290$$

هذا يعني كل زيادة بمقدار وحدة واحدة مستوى تطبيق الحوكمة تؤدي الى زيادة مقدارها 0.290 في جودة الإفصاح

المحاسبي .

7-3 النتائج والتوصيات :

1- توصلت الدراسة الى :

- أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لتطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي مما يعني ان المزيد من التطبيق الجيد لحوكمة الشركات في الشركات الصناعية بمصراته سيزيد من تحسين وتعزيز جودة الإفصاح المحاسبي، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (ابو شاكر وقحام ،2014) التي توکد على علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي اذ يعتبران وجهان لعملة واحدة .

- كما أظهرت النتائج ان مستويات تطبيق الحوكمة في الشركات الصناعية العاملة بمدينة مصراته ليس بالامر الجيد حيث ظهر تطبيق الحوكمة بمتوسط (3.80) يعتبر مقبول، وان مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ليس مرضي اذ ظهر بمتوسط اقل من (4.5) ويحتاج الى المزيد من الإجراءات للرفع من مستوى جودة الإفصاح المحاسبي.

2- التوصيات:

من خلال النتائج السابقة توصي الدراسة

ببذل المزيد من الاهتمام بالتطبيق الجيد لحوكمة الشركات في الشركات الصناعية بمصراته وذلك لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي وضرورة امتثال الشركات لمتطلبات الحوكمة ونشر ثقافة الحوكمة وسط وبين الأطراف ذات الصلة بالشركات بشكل أوسع من خلال اصدار النشرات والتعليمات واعداد وحضور المؤتمرات التي تدعم حوكمة الشركات.

الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال تحليل مدى التزام الشركات بالمعايير والآليات التي تضمن الشفافية والمساءلة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات

بشكل فعال يساهم في :

- تحسين مستوى الشفافية في عرض المعلومات المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.
 - تقليل فرص التلاعب المحاسبي أو إخفاء البيانات الجوهرية، عبر وجود ضوابط رقابية فعالة.
 - رفع جودة التقارير المالية من حيث الدقة والوضوح والملاءمة، بما يتتيح اتخاذ قرارات رشيدة.
 - تعزيز مصداقية الشركة أمام الأسواق المالية والجهات التنظيمية، وهو ما ينعكس إيجاباً على سمعتها واستدامتها.
- كما أظهرت النتائج أن الشركات التي تطبق آليات الحوكمة مثل استقلالية مجلس الإدارة، وجود لجان مراجعة فعالة، وتبني سياسات إفصاح صارمة، تحقق مستويات أعلى من جودة الإفصاح المحاسبي مقارنة بالشركات التي تفتقر إلى هذه الممارسات.

المراجع :

- أبو حمام ماجد إسماعيل (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كلية الدراسات العليا الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة.
- ابوشاكير نادية، قحام صليحة،(2014). حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي، دراسة حالة على عينة من المؤسسات بولاية جيجل، رسالة ماجستير ، الجزائر .
- احمد، محمد عزام، (2025). أثر تطبيق حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، أكاديمية العلوم الاجتماعية.
- إسماعيل احمد يوسف مولود و الجازولي رانية حمدون. (2023). دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح المحاسبي، جامعة سنار السودان، مجلة أبحاث كمية ونوعية للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلد 5 العدد 1.
- أشraf حنين رمضان. (2010). الإفصاح التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، قطر، ص 176.
- الحميد عبد الرحمن، (2009). نظرية المحاسبة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية
- السعدي مصطفى حسين البسيوني(2007). مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة
- السهلي محمد بن سلطان القباني،(2007). التحليل المالي: نظرية المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة ، الرياض.
- السيد احمد،(2007). نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، دار الجامعية.

الصالحي بوعلام، (2018). دور أهمية المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وانعكاسات ذلك على استمرارية المنظمة وقيمتها، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه جامعة الجزائر، الجزائر.

الغزالى رami حسن الغزالى، (2015). دور حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي، كلية الدراسات العليا الجامعية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة.

مهاجر صلاح بابكر عيسى و المسعودي النبهان محمد، (2022). حوكمة الشركات وأثرها على تحسين الإفصاح المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات الطبية المدرجة بسوق الكويت المالي، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني ، العدد الثامن.

بركة كامل يوسف سلمان، (2022)، أثر وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، فلسطين.

بن يوسف مريم، وبن مسعود ادم، (2021). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة البليدة، الجزائر.

بولدياب وداد، بن قريط ندى، (2023). حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي، المركز الجامعي عبدالحفيظ بو الصوف ميلة ، الجزائر.

حسين الشيماء، واخرون، (2024). أثر تطبيق اليات الحوكمة على الشفافية والإفصاح المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة بنها، مصر .

خلف اياد جمعة، وحسين سطم صالح، (2024). قياس الثقة الإدارية المفرطة وبيان اثرها في عدم شفافية التقارير المالية (بحث تطبيقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق.

حلوة حنان رضوان، (2005). مدخل النظرية المحاسبية للإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، الأردن.

طه دنيا محمد محمد. (2017). اثر اليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الانترنت مع دراسة تطبيقية، جامعة بور سعيد، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 20، العدد 02.

شاهد الياس شاهد و دفرور عبد المنعم. (2016). الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبة الدولية، كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء، رسالة ماجستير، عمان.

- شلقوف محمد فرج. (2023). الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على المصادر التجارية طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم المحاسبة، جامعة طرابلس.
- صلحية سمسوم. (2020). تحليل العلاقة التكاملية بين الشفافية والإفصاح المحاسبي لتعزيز مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلد 16، العدد 2، ص 305-327.
- عبدالفتاح رماضنة فاروق. (2015). دور تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية- دراسة حالة الشركة التابعة لمطاحن الزيتاني القنطرة، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر .
- عبدالقادر حوة، (2019). معوقات الإفصاح والمعالجة المحاسبية عن الأدوات المالية في الجزائر وفق المعايير المحاسبية الدولية" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .
- قطاف عقبة، عيشي بشير،(2017). دور الاليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد الصناعي.
- كامل، بالعبد محمد كامل،(2012). دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها كلية الدراسات العليا جامعة قاصدي مرياح - الجزائر .
- كحيلي عائشة سلمى، كروش راضية، (2020). اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على دودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي، حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة الجزائر.
- كريشان، منال،(2016). اثر استقلالية لجان مجلس الإدارة على المخاطر الانتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 2008-2014) أطروحة دكتورا غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- مسعود صغور، (2023). الإفصاح المحاسبي وتأثيره بقواعد حوكمة الشركات ،أطروحة دكتورا - جامعة الجزائر - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .
- مومن يمينية، (2021). مقومات حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة القانون، مجلد 10 ، العدد 2.
- ناجي سمية، (2011). متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للمعيار الدولي الأول عرض البيانات المالية، كلية الدراسات العليا جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، رسالة ماجستير ،الجزائر .

المراجع الأجنبية:

Tsalavoutas, I., Tsolikas, F., Evans, L.(2020) “Compliance With IFRS Mandatory Disclosure Requirements: A Structured Literature Review.”.